مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

في اليوم العالمي للمرأة: الواقع الاجتماعي للنساء في العراق

هيام علي المرهج

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

في اليوم العالمي للمرأة: الواقع الاجتماعي للنساء في العراق

هيام علي المرهج*

تقديم

كان لموجات الحداثة التي وصلت بشكل مفاجئ إلى العراق بعد التغيير دور في إحداث اهتزازات بالواقع الفردي والكيان الاجتماعي للأسرة والمجتمع، وعلى الرغم من التطورات البنيوية التي غيرت مسار الحياة الإنسانية خلال القرن العشرين، إلا أن المرأة العراقية ما زالت تعاني من ضعف العدالة والمساواة فيما يتعلق بحقوقها لاسيما أنها محكومة بعلاقات اجتماعية قائمة على أنظمة أبوية وأعراف وتقاليد اجتماعية تقليدية راسخة. وعلى الرغم من أن المرأة العراقية أخذت وضعها الاجتماعي بالتغيير تدريجياً، فقد بدأت تدخل المدارس، وتتعلم ودخلت مجال الوظيفة والعمل خارج البيت، إلا أن هذا التغيير الكبير الذي أشار إليه الدكتور (علي الوردي) لم يصاحبه تغيير في القيم والتقاليد التي تخص المرأة وبما أن طبيعة التغير لا تحدث على وتيرة واحدة، فإن التغير السريع في المهن ووسائل التعليم والثقافة مقابل التغيير البطيء في العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم أدى إلى تناقض أو «تناشز اجتماعي» أثر على حقوق النساء ومساحتهن داخل المحيط الاجتماعي.

يوافق الثامن من مارس من كل عام يوماً عالمياً للمرأة، ويُعتبر هذا اليوم مناسبة ملائمة لتسليط الضوء على واقع النساء. لذا، تهدف هذه الورقة إلى عرض الواقع الاجتماعي للنساء في العراق وتحديد أبرز المشاكل الاجتماعية التي تشكل عائقاً في حياة النساء العراقيات وتؤثر بشكل مباشر على حياتهن وفرصهن وحقوقهن الأساسية. يجب التأكيد هنا على أن قضايا المرأة في العراق ذات أبعاد ومستويات متعددة؛ ولذلك، تركز هذه الورقة على جانب صغير من قضايا المرأة العراقية وهو الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالنساء في العراق.

يشمل هذا الواقع العديد من الجوانب، منها الجوانب الاجتماعية المرتبطة بطبيعة الثقافة الاجتماعية للمجتمع، ومنها الجوانب السياسية المتعلقة بالسياسات الحكومية تجاه المرأة في العراق.

*باحثه في مركز البيان- قسم دراسات المرأة.

النساء العراقيات في دوامة القيم الاجتماعية

تضاعفت الانتهاكات الموجهة ضد النساء في العراق بعد التغيير، تراجعت معها حقوق النساء مع موجة العنف التي شهدها العراق في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية ما بعد 2003، لقد ازدادت الانتهاكات بما فيها القتل غسلاً للعار والاختطاف والاغتصاب ومنعها من الدراسة والعمل بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها البلاد، فضلاً عن التأثير الديني _السياسي والتحكم بحياة النساء بكافة تفاصيلها، مما شكل خطورة حقيقية على وضع المرأة وحقوقها وحرياتها الطبيعية.[1]

وعلى الرغم من أن التشريعات والقوانين العراقية لا تميز بين المرأة والرجل في مختلف المجالات، سواء في تولي المناصب القيادية أو المراكز العليا في سلم السلطة، إلا أن العوامل الثقافية الاجتماعية لا تزال محددات رئيسية لتلك الأدوار[2]، يعود ذلك إلى البنية الاجتماعية– القبلية والثقافة العشائرية وموروثها الأبوي في المجتمع العراقي. فقد عانت المرأة العراقية ولعقود طوال من جميع أشكال الظلم الاجتماعي والتهميش والاضطهاد والتمييز العنصري والطبقي، مما أثر عليها نفسياً واجتماعياً وجعلها تقبل التعايش والاستسلام للكثير من أوجه الابتزاز الاجتماعي(الذكوري)، والتي تحولت إلى تابوات نفسية– عقدية وعقائدية في اللاوعي الجمعي (الثقافي والنفسي) للمرأة، مما جعلها غير مهيأة للخروج عليها بل أخذت تتعامل معها كمسلمات أخلاقية وعقائدية/ دينية، في حين أن تفكير المرأة بكسر تلك القيود لا يحدث إلا بصعوبة، وفي حالات اجتماعية قليلة نسبياً قياساً بعدد النساء في تركيبة المجتمع العراقي، والتي تقترب من نسبة 49.9% من مجموع السكان[3]، يذكر الدكتور(علي الوردي) في كتابه (شخصية الفرد العراقي) إلى أن العائلة العراقية تعيش حالة من التجزئة فعالم الرجل منفصل تماماً عن عالم المرأة، لهذا تجد البيت العراقي قد أصبح عالماً قائماً بذاته بقيمه وقواعده الخاصة، وهذا بلا ريب يساعد على نمو الازدواج في شخصية الرجل والمرأة معاً، إذ إن كلاً منهما قد يتأثر بقيم الجنس الآخر بصورة شعورية أو لا شعورية بالإضافة إلى قيمة الخاصة بجنسه؛ وبذلك ينشأ نظامان متناقضان من القيم؛ بسبب الانفصال الشديد بين عالم الرجال وعالم النساء، ولكن يبقى كل منهما محكوماً بسلطة الرجل[4]، حيث ذكر العالم ماكس، فيبر (السلطة

1. عالية بايزيد واخرون: واقع المرأة في عراق ما بعد التغيير، الحوار المتمدن، ط1، 2008، بغداد ص78-77.
2. هوزان أياد عبد الهادي: دور الرجل في تمكين المرأة القيادية– دراسة اجتماعية ميدانية لمؤسسات التعليم الجامعي في مدينة بغداد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، بغداد، 2015، ص54.
3.3 سامي البدري واخرون: حرية المرأة العرقية آفاق ومعوقات، الحوار المتمدن بغداد، 2008، ط1، ص200.
4. علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، دار ليلى للنشر والتوزيع، لندن،2001، ط2، ص59.

الأبوية) أحد الأشكال الأساسية التي يمارس فيها شخص واحد السلطة داخل العائلة أو العشيرة بوصفها تشكل وحدة معتمدة على التقاليد، إذ نجد الآن أن السمة الأساسية للأسرة في المجتمع الريفي هي سمة ذات طابع تسلطي عن طريق تسلط الأب، الأخ، الزوج على النساء، وأن المجتمع الأبوي يبدو وكأنه إقطاعية رجالية[5]، وعلى مستوى العراق أصبح من الصعب الفصل بين القيم الريفية والقيم الحضارية داخل المدن بعد 2003 فلم يعد للحضرية معالم واضحة، إذ (تريفت) المدن واختلطت القيم ببعضها، فأصبحت العائلة العراقية في المدينة لا تختلف جذرياً عن العائلة العراقية في الريف من حيث القيم، ولكن الفارق الوحيد في نمط الحياة والمعيشة، على سبيل المثال تعد ولادة الذكر داخل الأسرة في الريف والمدينة على حدٍ سواء_ مصدراً للفخر والحماس خلافاً لولادة الأنثى، فالأب يرى في الابن الرفيق في الأعمال والخليفة على العائلة بعد موته وكذلك الوصي على الأم والأخوات والحامل لاسم العائلة[6]، ولهذا فإن البنت تعد عبئاً ثقيلاً يوضع على كاهل العائلة، مما يعني إضافة عضو جديد اليها، كما ينظر إليها بأنها المولود الذي يهدد شرف العائلة إذا ما أغفل عنه، وفي هذا إشارة إلى أن جنس الأنثى هو قهر لها أو هو أول شكل من وجوه القهر التي تواجه المرأة، إذ ينظر إلى البنت كجنس وجسد، وليس كشخص أو إنسان فاعل، وهذا يعني أن قيمة الأنوثة متدنية على عكس قيمة الذكورة (الرجولة) التي يتصف بها الرجل، وهذه القيمة إنما استمدت مشروعيتها بالدرجة الأساس من طبيعة المجتمع وثقافته وتقاليده والنظام الأبوي الذي يسوده، والذي حسم موقفه من الصراع بين قطبي الوجود الإنساني (الذكر، الأنثى) لصالح الذكورة.[7]

ومن العوامل الاجتماعية الأخرى التي ساهمت في تشكيل صور نمطية سلبية عن المرأة هو التصدع الذي لحق بالمؤسسات وعجزها عن أداء وظيفتها مما أدى إلى بروز القوى التقليدية (قوة ما قبل الدولة مثل العشيرة والدين)، بوصفها بديلاً يمكن أن يحقق للفرد بعض الاشباعات، وترتب عن ظهورها كقوة فاعلة ومهيمنة، سيادة القيم والمعايير القبلية التي تتمحور حول شرف العشيرة المرتبط بعفة نسائها، وكون المرأة رمزاً لشرف الجماعة، فإنها ساندة لقيمة الشرف. مما أدى إلى تعدد وسائل حمايتها وتنوع أساليب المنع أمامها، يرافقها ظهور صور سلبية نمطية تضعها في خانة المشكوك في سلوكها، وتؤدي هذه الصور دوراً مهماً في تحديد حجم المنع المفروض على النساء[8]،

5. طاهر حسو مير: دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، 2006، ط1، ص127-126.
6. فرانز فانون، سيسيولوجية ثورة، ترجمة ذرفان قرقوط، دار الطباعة، بيروت، 1970، ص91.
7. زهرة عباس هادي البرزنجي: الذكورة والأنوثة في الثقافة العراقية- دراسة انثروبولوجية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2014، ص109.
8.أسماء جميل: الصورة الاجتماعية وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي- دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، جمعة بغداد- كلية الآداب.، ص232.

فإن مفهوم الشرف يختلف بين الرجل والمرأة، حيث ينسب للرجل الرجولة، بمعنى أن الشرف عنده يتعلق بخصائص الشخصية مثل الشجاعة والمروءة، وتتضمن الرجولة أن يكون حسن السمعة سواء في نطاق مجتمعه المحلي أو خارجه، أما مفهوم الشرف عند المرأة، فيرتبط بمفهوم العفة، أي ارتباطه بالمعنى الفيزيقي، هنا يبرز مفهوم العذرية، أي يجب على الفتاة أن تظل عذراء أو بكر إلى حين أن تتزوج.[9]

وقد وجدت (لطفية الدليمي) بأن الكثير من المبدعات ما زلن أسيرات للصورة النمطية– الخفية التي يقدمها عنهن المجتمع الأبوي، وتعكس كتاباتهن عدم خبرتهن بمفهوم الحرية، واخترن القبول بوضعهن التقليدي كدور الأم المضحية، بإعلان تفجعها وتكريس خضوعها للنظرة الذكورية مما يعمق النظرة الدونية إليها باعترافها ومواقفها السلبية في مجال ردود أفعالها ذات المرجعية الذكورية، دون أن تحاول تأسيس محاور للتناقض والتغيير.[10]

الأوضاع الاجتماعية للنساء: أرقام ودلالات

تواجه النساء العراقيات ظروفاً اجتماعية قاسية ترتبط بالعادات والتقاليد والسياسات الحكومية والظروف الأمنية والاقتصادية للمجتمع، ومهما كانت الأسباب إلا أن النتائج المهمة هي مدى تأثيرها على الحياة الاجتماعية للمرأة العراقية، إذ تواجه المرأة العراقية مشكلات تتعلق بقضايا الزواج والطلاق والحقوق والحريات وتكافؤ الفرص في التعليم، وفي دراسة عن عينة عمدية من الشابات العراقيات حول المشكلات التي يعانين منها، اتضح أن حوالي 29% من مشكلات المرأة تمثلت في التدخل في حياته وعلاقاتها الشخصية والاجتماعية، وقد ازدادت هذه الضغوط في الوقت الحاضر بسبب الظروف العامة التي يمر بها المجتمع، ولاسيما عدم توفر الأمن الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة هذه الضغوط التي تواجهها الشابات، وذلك انطلاقاً من محافظة العائلة وعدم شعورها بالارتياح في ممارسة حريتها. مقابل 16% من المشكلات تمثلت في منع المرأة من مواصلة الدراسة و11% الإجبار على الزواج ومثلها الإجبار على الإنجاب عندما لا تكون المرأة مستعدة لذلك، وأظهرت البيانات أن أكثر من 45% من المبحوثات قد رضخن كلياً أو جزئياً لتلك المشكلات.[11]

9.علياء شكري وآخرون، المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1998، ص252.
10. نزيهة الدليمي، بشرى برتو، زكية خليفة: دور المرأة في عالمنا المعاصر، منشورات الطريق الجديد، بغداد،1958، ط1، ص17.
11. ناهدة عبد الكريم: مشكلات الشابة العراقية (دراسة ميدانية): لتورات الشابات العراقيات الموظفات واقتراحاتهن لحلها، مجلة دراسات اجتماعية– بيت الحكمة، ع19، ص18.

فضلاً عن ذلك تعد مشكلة الطلاق واحدة من المشاكل التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، فقد سجل العراق خلال الـ11 شهراً من العام الماضي، 68016 حالة طلاق، وهو ما يعني تسجيل أكثر من 200 حالة يومياً (206) وأكثر من 8 حالات (8.5) في الساعة الواحدة، قرابة (65802) حالة طلاق خلال 11 شهراً من العام 2022 [12]، ولعل أكثر العوامل المؤدية إلى الطلاق هو ظاهرة الزواج المبكر، إذ إن نسبة النساء في الفئة العمرية أقل من 18 بلغت على مستوى العراق (24.8%)، وفيما يتعلق بأرقام الزواج القسري التي جمعتها مديرية حقوق الإنسان والمركز الاجتماعي لاتحاد المرأة الكردية من قبل جمعية التنمية الشعبية (PDA)، كشفت عن أن (3736)امرأة قد تعرضن للزواج القسري.[13]

وفيما يتعلق بالتعليم، فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (91.6%) على مستوى العراق، وأن نسبة البنات منخفضة في الريف إلى حوالي (86.7%) مقارنة بالحضر (92.2%) فنلاحظ انخفاض نسبة النساء الريفيات في باقي مراحل التعليم مقارنة بالنساء في الحضر، وتنخفض هذه النسبة بالمقارنة على أساس الجنس، إذ ترتفع معدلات الالتحاق بالتعليم بالنسبة للذكور، وتنخفض بالنسبة للإناث.

12. بالأرقام.. السومرية تنفرد بكشف احصائيات حالات الطلاق في العراق خلال 2023، السومرية نيوز، https://tinyurl.com/2ykazqbz

13.(1) Daniele Joly 13، Adel Bakawan: Women in Kurdistan- Iraq: issues، obstacles and end enablers، The International Journal of Human Right، VOl.20، Issues6، 2016. p33.

النساء العراقيات ضحايا للعنف الأسري

شاع في الآونة الأخيرة مصطلح العنف الأسري بين أبناء المجتمع العراقي بعد انتشاره في الكثير من الأسر العراقية لعدة أسباب، إذ يعرف العنف الأسري بأنه كل اعتداء جسدي أو جنسي أو نفسي أو فكري أو اقتصادي يُرتكب أو يُهدد بارتكابه من قبل أي فرد من أفراد الأسرة ضد الآخر.[14]

ووفقاً للفقرة الرابعة من المادة (29) تنص على أن الدستور العراقي النافذ يمنع جميع أشكال العنف والتعسف في كل من (الأسرة أم المدرسة أم المجتمع)[15]، نستدل من هذا أن الدستور العراقي يمنع كافة أشكال العنف والتعسف والظلم ضد المرأة بأي شكل من الأشكال سواء كان هذا من قبل الأسرة أو المدرسة أو المجتمع، وتبعاً لذلك فإن الدستور العراقي النافذ في المادة (30) نص على أن الدولة تتكفل في وجود الضمان الاجتماعي للمرأة والطفل وأيضاً الضمان الصحي والمقومات الأساسية للعيش حياة كريمة تؤمن لهن الدخل المناسب والسكن الملائم، عن طريق المادة (35) من الدستور العراقي النافذ نجد أنها أشارت إلى تحريم العمل القسري والعبودية، ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس.[16]

الواقع يكشف أن العنف الأسري لا يزال أمراً مسكوتاً عنه في المجتمع العراقي، فقد كشفت مصادر «سيسفاير» العالمية لحقوق المدنيين الوضع المأساوي للمرأة العراقية وتعرضها لكافة أشكال الاضطهاد والتجاوزات التي تهدم إنسانيتها وكرامتها، فعلى خلفية النزاع المسلح والعنف، اللذين باتا يشكلان سمة تعانيها الدولة العراقية على مدى العقود الأخيرة، يظل شكلاً آخر من أشكال العنف خفياً إلى حد كبير، فضمن حدود النطاق الأسري دفعت نساء العراق ثمناً باهضاً لانهيار سيادة القانون والسلم العام في المجتمع ككل، العنف والافتقار إلى الأمن والأمان قد طال المنازل التي يعاني ساكنوها من صعوبات اقتصادية جمة، مما أدى إلى تصاعد وتيرة العنف ضد النساء، فالأسرة هي المتسبب الأول في العنف ضد النساء[17]، تعد قضايا الاعتداء على النساء بالضرب والشتم والتشويه

14. إجلال اسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص23.
15. تأميم جليل العزاوي، التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، جمعية نساء بغداد بالتعاون مع منظمة مساعدات الشعب النرويجي، اسم المشروع الحد من التمييز والعنف ضد المرأة، العراق–بغداد، ص10.
16. نبيل جاسم محمد: الجنوسة وعدم المساواة في العمل (دراسة اجتماعية)، اطروحة دكتوره، جامعة بغداد، كلية الآداب– قسم الاجتماع،2012، ص 120.
17. نساء العراق المفقودات: العنف الأسري في فترات النزاع المسلح، تقرير صادر عن مركز سيسفاير، 2015، ص6.

مبررةً بالعادات والتقاليد والدين ومغطاة قانونياً ضمن إطار المادة (41)[18] ، من قانون العقوبات ومتجذراً في الوعي والتنشئة الاجتماعية الخاطئة، ويمتد إلى مؤسسات الدولة وصناع القرار، وبحسب الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، فإن أكثر من واحدة من كل خمس نساء في العراق تتراوح أعمارهن بين (15-49) (21%) عانين من العنف الجسدي من قبل أزواجهن، وعانت واحدة من كل ثلاثة (33%) من الإيذاء النفسي، وقد ذكرت الغالبية العظمى من النساء المتزوجات (83%) إنهن تعرضن «لسلوك تحكمي» من قبل الأزواج، في حين تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن هناك امرأة من كل خمس نساء عراقيات تتعرض للتعنيف الجسدي (14% من النساء حوامل في ذلك الوقت)، إذ أجرت وزارة التخطيط العراقية مسحاً بشأن العنف الموجه ضد المرأة في البلاد، وقد أظهرت نسبة التعنيف الجسدي بنسبة 47.9% ضرب الزوجة إذا خرجت من المنزل من دون إذنه، 44.3% ضرب الزوجة إذا خالفت أوامره و69.5% يمنع الزوجة من زيارة أقاربها، وقد أظهرت بيانات وزارة الداخلية أن عدد حالات العنف المسجلة تجاه النساء قد بلغت (5627) حالة على مستوى العراق، بينما هناك عنف مسكوت عنه ولم يبلغ عنه، من قبل النساء.[19]

التوصيات:

لا يمكن لقضايا التغيير والتحديث في مجتمعنا أن تحقق النجاح إلا من خلال إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل وترسيخ قواعد العدالة بينهما. بمشاركة المرأة في مجالات اجتماعية وثقافية متنوعة، تستعيد المرأة هويتها في الحياة العامة، وينشأ تفاعل بين تغيير موقعها والوضع الثقافي والاقتصادي. يمثل الوعي لدى المرأة عاملاً حاسماً في المجتمع، وتعتبر مكانتها الاجتماعية مؤشراً على مستوى الثقافة في المجتمع.

يمكن التشديد هنا على التوصيات الرئيسية التالية:

_ تشكيل المجلس الأعلى للمرأة وإسناده بتشريع قانون لمنحه الصفة المعنوية وتخصيص الدعم المالي لممارسة اختصاصه بتمكين المرأة ومعالجة المشكلات التي تواجه النساء في كافة القطاعات، وعلى جميع المستويات.

_ وضع استراتيجية واقعية تتعلق بقضايا النساء في العراق بالشراكة بين الحكومة والهيئات

18. تنص المادة على: «لا جريمة إذا وقع الفعل (الضرب) استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالا للحق، تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعا أو قانونا أو عرفا».
19. وزارة التخطيط العراقية، قسم الاحصاء المركزي، 2021.

الحكومية المتعلقة بتمكين المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسوية والعمل على تطبيقها لمحاولة تحقيق العدالة في المجتمع.

_ إعادة صياغة القيم الاجتماعية بما يتناسب مع هدف تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الوعي بحقوق النساء عن طريق التعليم عبر المناهج التربوية والنشاطات المدرسية وكذلك المهرجانات الثقافية.